

تطور نفقات الاستثمار حسب القطاعات في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة "1989-2011"

أقايدى. خميسي¹

ملخص:

يتمحور الهدف من هذه الدراسة حول معرفة مدى تجانس البرامج الحكومية المتبعة بعد تبني الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه، وما رافق هذا التحول من إصلاحات اقتصادية مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات، سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة أو التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

كما تعتمد هذه الدراسة على تحليل تطور نسب الإنفاق المخصصة لكل قطاع باستخدام ، بالإضافة إلى طريقة التصنيف الآلي الصاعد (ACP) أسلوب تحليل المركبات الأساسية المتدرج، واشتملت هذه الدراسة على جانبين أساسيين: الأول يتمثل في الإطار النظري للنفقات العمومية، أما الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية لتطور نفقات الاستثمار، توصلنا من خلالها لمجموعة هامة من النتائج .

الكلمات المفتاحية: النفقات العمومية، القطاعات، نفقات التجهيز، تحليل المركبات الأساسية، الجزائر.

أولاً: الإطار العام للدراسة

1. الإشكالية: عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتتها الظروف والتحويلات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة، فنجد الجزائر غداة الاستقلال قد تبنت استراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، ثم دفعت إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه بعد أزمة 1986.

¹ أستاذ مساعد قسم أ - جامعة محمد البشير الإبراهيمي ببرج بو عريريج

وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات، سواء تلك والتي بدأت معالمها منذ سنة 1986 أو التي جاءت الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

كما أن مسار الإصلاحات لم يتوقف بإنهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي سنة 1995 الذي طبق من قبل الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي، بل تواصل مع بداية الألفية الثالثة بجملة من الإجراءات وعدد من البرامج التنموية ولازال التغيير مستمرا ومتوصلا إلى حد اليوم، حيث أن الاقتصاد الجزائري يشهد حاليا انفتاحا متزايدا على العالم الخارجي.

وخلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، كان للإنفاق العمومي الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية، كصورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأداة من أدوات تنفيذ البرامج الحكومية.

تبعاً لما سبق تبرز معالم إشكالية هذا البحث من خلال السؤال التالي:

ما مدى تجانس تطور الإنفاق العمومي حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1989 و2011؟

انطلاقاً من هذا التساؤل يمكن طرح تساؤلات فرعية منها:

- ✓ ما المقصود بالنفقات العمومية وما هي تقسيماتها؟
- ✓ ما هي طبيعة العلاقات الموجودة بين مختلف المتغيرات (القطاعات الاقتصادية) خلال سنوات الدراسة؟

✓ ما هي القطاعات التي أعطتها الحكومة أولوية كبيرة خلال فترة الدراسة؟

2. فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة سلفاً ننتقل من مجموعة من الفرضيات التي نراها أساسية وهي:

- ✓ تعد النفقات العمومية ركناً لقيام تنمية اقتصادية واجتماعية، ولكن بالقدر الذي يراعى فيها الحدود القصوى لترشيدها؛
- ✓ تختلف سياسات الإنفاق العمومي على قطاعات الاقتصاد الوطني باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية والأهداف المتبناة في كل مرحلة؛

✓ إن اللجوء إلى طرق الإحصاء الوصفي في تحليل تطور النفقات العمومية لا يعتبر كافيا لتحليل سياسات الحكومات المتعاقبة، نظرا لوجود علاقات متشابكة بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

3. أهداف الدراسة : تهدف إلى:

✓ معرفة السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر عبر مراحل مختلفة، هذا الاتجاه يترجم في صورة مبالغ تعكس الوزن النسبي

لكل قطاع من خلال قوانين المالية؛

✓ محاولة معرفة شكل انتشار أفراد عينة الدراسة (السنوات) ومتغيرات العينة (القطاعات) في مجموعات جزئية تعكس مدى تجانس السياسات المتبعة خلال فترة الدراسة.

4. **منهج الدراسة:** سنعالج الموضوع محل الدراسة للإجابة على التساؤلات المطروحة معتمدين على المنهج الوصفي فيما يخص الإطار النظري للنفقات العمومية، والمنهج الإحصائي التحليلي في الدراسة التطبيقية لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور نفقات الاستثمار حسب القطاعات باستخدام أسلوب من أساليب تحليل المعطيات (ACP).

5. **حدود الدراسة:** تم تجميع البيانات انطلاقا من قوانين المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لمختلف السنوات الممتدة بين 1989 و 2011، والتي تعبر عن معطيات سنوية مقبولة للدراسات الاقتصادية الكلية نظرا لاحتوائها على مختلف التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد.

لدراسة ثانيا: الإطار النظري

1. **مفهوم النفقات العمومية:** هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)¹ أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة على أنها ذات أركان ثلاثة: مبلغ نقدي؛ يقوم بإنفاقه شخص عام؛ الغرض منه هو تحقيق نفع عام².

¹ محمد عباس محمزي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 65.

² عادل أحمد حشيش ومصطفى رشدي، "مقدمة في الاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 148.

2. تقسيماتها: لم يكن تقسيم النفقات العمومية موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصاديين في ظل الدولة الحارسة، حيث كانت النفقات العمومية محدودة وموجهة لتقديم خدمات معيّنة تقوم بها الدولة، فكانت النفقات من طبيعة واحدة. إلا أنه مع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العمومية نظرا لتنوع وتزايد النفقات العمومية واختلاف آثارها. ويقسم المشرع الجزائري النفقات العمومية للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار (التجهيز)¹.

1.2. نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...إلخ، هذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما دامت أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.

2.2. نفقات الاستثمار: يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة. فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" الذي برهن أن في فترة ركود اقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار"، فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين (بناء طريق سيار) خلال فترة أزمة اقتصادية فالنفقات العامة "الاستثمارية" ستسمح بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين.

إن التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار يسمح بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميّز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال لهذا يمكننا عد وملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية.

¹ المادة 23 من القانون رقم 87-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

ويتوزع القطاع إلى قطاع فرعي الذي يتجزأ بدوره إلى أنشطة محددة، هذه الأخيرة تعتبر ميدانا ضمن الاقتصاد الوطني يمكن تشخيصه بحيث يتميز بخصائص ويمكن تعيينه بدقة ويخضع توزيع الاعتمادات على فروع والأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي¹.

: يعتبر هذا الأسلوب إحدى أساليب التحليل **ACP** 3. أسلوب تحليل المركبات الأساسية العاملي لمعالجة البيانات الكمية يهدف إلى تحليل البيانات الموجودة في فضاء متعدد، بعبارة أخرى فإن هدف هذا الأسلوب هو إيجاد متغيرات جديدة "غير مرتبطة خطيا فيما بينها" هي توليفات خطية من المتغيرات الأصلية المترابطة خطيا فيما بينها².

ثالثا: الدراسة التطبيقية

1. متغيرات الدراسة: قمنا بتقسيم المتغيرات المعتمدة في الدراسة إلى ثمانية متغيرات تشكل قطاعات الاقتصاد الوطني على النحو التالي:

✓ **قطاع الفلاحة والري (AGR):** ويتشكل من النفقات النهائية في ميزانية الاستثمار، بالإضافة إلى النفقات المؤقتة المخصصة في إطار التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية، وتشمل هذه النفقات: الفلاحة، الصيد البحري، الري والغابات.

✓ **قطاع الخدمات (SER):** يتكون هذا القطاع من نفقات النقل والتوزيع وشبكات المواصلات.

✓ **قطاع الصناعة (IND):** ويتشكل هذا القطاع من الاستثمارات النهائية الموجهة للصناعة ومؤسسات الإنجاز في ميزانية الاستثمار.

✓ **قطاع المخططات البلدية للتنمية (PCD):** يتضمن النفقات المخصصة لكافة المخططات التنموية البلدية.

✓ **قطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية (INF):** ويشمل النفقات المخصصة لبناء السدود والطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية وكذا النفقات الموجهة لبناء المنشآت الإدارية.

¹ علي بساعد، "المالية العمومية"، مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية، القليعة، 1992، ص76.

شعوبي محمود فوزي، "النسب المالية من منظور التحليل العمالي نحو بناء نموذج للتصنيف"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998، ص61.

✓ **القطاع الإجتماعي (SOC):** يشمل تلك النفقات المخصصة لإشباع حاجات مختلف فئات السكان في مجالات التربية والتعليم، الرعاية الصحية ومجالات الإسكان، المجال الثقافي.

✓ **قطاع العمليات المالية (CAP):** يتضمن عمليات برأسمال في ميزانية التجهيز (مبالغ إعادة تجهيز المؤسسات العمومية،

تخفيض الفوائد، الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة... الخ).

✓ **نفقات مختلفة (DIV):** وتشمل كل النفقات غير المخصصة في ميزانية الدولة أو تلك التي لا تنتمي لأي قطاع من القطاعات السابقة.

تم استخلاص بيانات جدول المعطيات بقسمة اعتمادات كل قطاع على المبلغ الإجمالي وهذا لاستبعاد أثر

" X التضخم فنحصل على الجدول الذي يحتوي على معطيات سنوية "يمثل المصفوفة (الملحق رقم 01).

2. تفسير النتائج: باستخدام برنامج SPSS17 تم الحصول على النتائج التالية:

1.2. المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات: الجدول التالي يوضح لنا القيم لكل المتغيرات

الجدول رقم 1: المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات

المتغيرات	الانحراف المعياري	المتوسط
IND	0,007	0,0047
AGR	0,0253	0,1242
SER	0,0079	0,0134
INF	0,0690	0,1965
SOC	0,0826	0,2428
CAP	0,1267	0,2382
PCD	0,0337	0,0678
DIV	0,0375	0,1135

SPSS17 المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام برنامج

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن:

✓ معظم متوسطات المتغيرات معتبرة وهامة، ونلاحظ أن أكبر نسبة من نفقات الاستثمار خصصت للقطاع الاجتماعي والمقدرة بنسبة "0,2428" يليه قطاع العمليات المالية بنسبة "0,2382"، ثم قطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية بنسبة "0,1965".

✓ المتغير "قطاع الصناعة" هو المتغير المسؤول على تمركز المتغيرات المدروسة لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأصغر "0,007"، بينما المتغير "قطاع العمليات المالية" هو المتغير المسؤول على تشتت هذه المتغيرات لأن انحرافه المعياري هو الأكبر "0,1267".

2.2 مصفوفة الارتباط: "Stamp Correlation" نحصل على مصفوفة الارتباطات في

الجدول أدناه من جداء $X'X$

الجدول رقم 2: مصفوفة الارتباط

	IND	AGR	SER	INF	SOC	DIV	PCD	CAP
IND	1,00	0,14	-0,63	-0,33	-0,45	0,61	0,83	0,02
AGR	0,14	1,00	0,40	0,27	0,68	-0,06	0,33	-0,88
SER	-0,63	0,40	1,00	0,31	0,63	-0,40	-0,44	-0,42
INF	-0,33	0,27	0,31	1,00	0,51	-0,66	-0,54	-0,59
SOC	-0,45	0,68	0,63	0,51	1,00	-0,60	-0,23	-0,83
DIV	0,61	-0,06	-0,40	-0,66	-0,60	1,00	0,65	0,28
PCD	0,83	0,33	-0,44	-0,54	-0,23	0,65	1,00	-0,10
CAP	0,02	-0,88	-0,42	-0,59	-0,83	0,28	-0,10	1,00

SPSS17 المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام برنامج

من مصفوفة الترابط نستنتج ما يلي:

✓ المتغير **DIV** (نسبة الإنفاق غير المخصصة) مرتبط ارتباطا جيدا موجبا مع المتغيرين **IND** (نسبة الإنفاق على قطاع الصناعة) "0,6147" و **PCD** "0,6513"، وارتباطا جيدا سالب مع المتغيرين **INF** "-0,6644" و **SOC** "-0,6014"، بينما أقل ارتباطا مع المتغير **AGR**.

✓ نلاحظ أن **AGR** (نسبة الإنفاق على قطاع الفلاحة والري) و **SER** (نسبة الإنفاق على قطاع الخدمات) هما المتغيرين الأقل ارتباطا مع جميع المتغيرات الأخرى.

✓ هناك ارتباط قوي سالب بين نسبة الإنفاق على العمليات المالية "CAP" وكل من نسبة الإنفاق على قطاع الفلاحة والري "0,883-" ونسبة الإنفاق على القطاع الاجتماعي "0,827-"، وارتباط جيد سالب بين نسبة الإنفاق على العمليات المالية والمتغير INF "0,5916-"، كما أن CAP ارتباطه ضعيف مع نسبة الإنفاق على قطاع الصناعة.

✓ نلاحظ أيضا أن المتغير SOC (نسبة الإنفاق على القطاع الاجتماعي) مرتبط ارتباطا موجبا مع المتغيرات SER،AGR

CAP، ويرتبط كذلك ارتباطا سالباً أقوى مع المتغير IND.

✓ المتغير ADM مرتبط ارتباطاً قوياً سالباً مع المتغير SER "0,847-"، وارتباطاً جيداً مع المتغير IND "0,766-"، كما أنه يرتبط ارتباطاً ضعيفاً مع المتغير AGR "0,197".

✓ كما نلاحظ في الأخير ارتباط قوي موجب موجود بين المتغير PCD والمتغير IND "0,8277"، وارتباط متوسط بين الأول والمتغير AGR "0,334"، وأخيراً ارتباط ضعيف بين PCD وCAP، وبين المتغيرين IND وAGR.

3.2 تفسير المركبات الأساسية:

لتفسير معنى المركبات الأساسية نقوم بتحليل المتغيرات التي لها معاملات ارتباط (إحداثيات على المحور العائلي) قوية مع المركبة الأساسية، ثم نقوم بدراسة تحليلية للملاحظات (السنوات) التي تشكل مجموعة المتغيرات بشكل قوي مع المحور العائلي.

1.3.2C1: تفسير المركبة الأساسية الأولى

من الجدول رقم "1" (الملحق رقم 2) نلاحظ أن هناك متغيرات لها ارتباط موجب مع المركبة الأساسية وأخرى لها ارتباط سالب، فبالنسبة لتلك المرتبطة إيجاباً مع المركبة الأساسية وهي SOC وتمثل نسبة الإنفاق على القطاع الاجتماعي وSER وتمثل نسبة الإنفاق على الخدمات وINF (نسبة الإنفاق على الهياكل الاقتصادية)، فكانت نسبة ارتباطها 0.881 و0.748 و0.754 على التوالي وهو ارتباط قوي، وهناك متغيرة أخرى مرتبطة بدرجة أقل مع المركبة الأساسية وهي AGR وتمثل نسبة الإنفاق على قطاع الفلاحة بـ 0,489.

وعند فحصنا لسنوات الدراسة ومن خلال الشكل رقم "1" (الملحق رقم 2) وجدنا أن السنوات الممتدة بين 1998 و 2002 ساهمت بشكل كبير في تكوين الارتباط بين **SOC** و **AGR** مع المركبة الأساسية الأولى، وهو ما يعكس الاهتمام البالغ للدولة بتنمية الموارد البشرية بمجالات التربية والتكوين، الرعاية الصحية والإسكان، بالإضافة إلى الاستثمارات المتخصصة للبنية التحتية الاجتماعية والثقافية، وكذا دعم النشاطات الإنتاجية سواء الزراعية "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)" أو الصيد والموارد المائية. إلى جانب هذا نلاحظ من خلال الشكل أيضا أن السنوات الممتدة بين 2006 و 2011 ساهمت في تكوين الارتباط بين **INF** و **SER** مع المركبة الأساسية الأولى مما يعكس اهتمام الدولة خلال هذه الفترة بهذين القطاعين من خلال جملة من البرامج الموجهة لتطوير قطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز واستكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي ومواصلة عصرنة الخدمات البريدية والمالية البريدية، بالإضافة إلى مشاريع بناء السدود وتشييد البنى التحتية البحرية والمطارات وكذا البنى الخاصة بالطرق والنقل الحضري والسكك الحديدية.

(نسبة الإنفاق **DIV** أما بالنسبة للمتغيرات المرتبطة سلبا بالمركبة الأساسية الأولى فهي (نسبة الإنفاق على **PCD**، بينما $-0,775$ غير المخصصة) التي كان ارتباطها قويا بنسبة المخططات البلدية للتنمية) فكان بدرجة أقل وساهمت سنة 1991 في هذا الارتباط. كما ترتبط المتغيرة **CAP** سلبا بالمركبة الأولى بنسبة $-0,6935$ ونجد السنوات 2005، 2006، و 2007 سببا في هذا الارتباط وهي الفترة التي صاحبها إجراءات دعم النشاط الاقتصادي وكذا نفقات خاصة ببناء شاليهات لضحايا زلزال ماي 2003 .

2.3.2C2: بالنسبة للمركبة الأساسية الثانية

ترتبط المتغيرات **PCD** و **IND** بشكل إيجابي مع هذه المركبة، $0,7637$ و $-0,67$ على التوالي، وعند فحصنا لسنوات التي ساهمت في الارتباط وجدنا سنتي 1989 و 1990 مما يترجم في سياسة الدولة من خلال التحول من الاقتصاد الموجه - أين كانت تدخلها في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية - إلى اقتصاد السوق حيث أصبح دورها يقتصر على التنظيم والضبط للنشاط الاقتصادي، والتخلي عن وظائف الإنتاج خاصة.

ومنه يمكن القول بعد تحليل سحابة المتغيرات والمركبات الأساسية الأولى والثانية أن المتغيرات موزعة على أربع مجموعات كما يلي:

✓ **المجموعة الأولى:** تتكون من قطاع البنية الأساسية الاقتصادية والصناعة وقطاع الخدمات والقطاع الاجتماعي.

✓ **المجموعة الثانية:** تتكون من قطاع الفلاحة والري.

✓ **المجموعة الثالثة:** تتكون من قطاع الصناعة والمخططات البلدية ونفقات مختلفة.

✓ **المجموعة الرابعة:** تتكون من قطاع العمليات المالية.

4.2. تحليل إسقاطات المشاهدات "سنوات الدراسة" على المستويات العاملية:

بعد تحليل سحابة المتغيرات من المفيد تحليل سحابة الأفراد (سنوات الدراسة) في المستوي العاملية الأول (المولد بالمحورين الأول والثاني) ، نظرا لأن المشاهدات مفسرة بهذا المستوي.

يتبين من خلال الشكل رقم2 (الملحق رقم2) أن السنوات 2003 و 2004 و 2005، إضافة إلى سنوات 1992، 1994، و 1997 ليست ممثلة بشكل جيد على المستوي العاملية الأول. أما باقي النقاط فيمكن اعتبارها ممثلة جيدا في هذا المستوى العاملية. ولغرض تقادي العشوائية في تصنيف سنوات الدراسة في مجموعات، تم اعتماد طرق التصنيف الآلي للمتغيرات الجديدة (المركبات الأساسية على المستوي العاملية الأول). قمنا بتصنيف السنوات في أربع مجموعات باستخدام برنامج **SPSS**، واختيار طريقة التصنيف الآلي المساعد المتدرج* للمركبتين الأساسيتين الأولى والثانية، فصلنا على النتائج الموضحة في الجدول أدناه.

تحليل المجموعات:

✓ **المجموعة الأولى** تضم سنوات 1989، 1990 وهي الفترة التي تزامنت مع بداية التحول نحو اقتصاد السوق والدفعة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر، كما تزامنت مع توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة مجموعة من إجراءات التقشف أثرت بشكل

* للاطلاع أكثر على طرق التصنيف يمكن الرجوع إلى:

L.LEBART, A.MORINEAU, M.PIRON, «Statistique Exploratoire Multidimensionnelle», 3^{ème} Edition, DUNOD, Paris-France, 2000.

مباشر على توزيع النفقات بالنسبة لمختلف القطاعات خاصة الاجتماعية منها، خصوصا منها إجراءات الرفع التدريجي لدعم الأسعار .

✓ المجموعة الثانية تضم سنتي 1991 و1997.

✓ المجموعة الثالثة وتضم السنوات الممتدة من سنة 1992 إلى غاية 1996 مما يعني

استمرار السياسات الاقتصادية المنفذة خلال هذه الفترة، والدفعة الثانية من الإصلاحات

والتي توجت بإصدار نصيين أساسيين هما: المرسوم التشريعي رقم

93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألقى النظرة القديمة

التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام، والمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في

25 أبريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية

للشركات. كما عرفت نفس الفترة بداية الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية في أبريل

1994 (برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي) بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة

1993، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في 1993 إلى 14.19 دولار في

1994، ومع تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي. ومع مرور الزمن بدأت ملامح

الأزمة المالية الاقتصادية بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل

على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي.

✓ المجموعة الرابعة وتضم السنوات الممتدة من سنة 1998 إلى غاية 2002 وهي

الفترة التي تزامنت من انتهاء مختلف إجراءات الدفعة الثالثة من الإصلاحات المتزامنة مع

اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالث مع صندوق النقد الدولي، ودخول

الجزائر في مرحلة من الاستقرار المالي نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات مما جعلها

تحصل إيرادات الفائضة عن الميزانية

حولت إلى صندوق ضبط الموارد الذي تم إنشائه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة

2000. كما عرفت نفس الفترة بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو برنامج

متوسط المدى "2001-2004" يهدف إلى تحفيز الطلب الداخلي عن طريق الزيادة في

النفقات الموجهة للاستثمار خاصة في مجال البنى التحتية والهياكل القاعدية ومشاريع

الإسكان وتحسين ظروف معيشة السكان.

✓ المجموعة الخامسة وتضم السنوات 2003، 2004 و 2005 مما يعني تواصل السياسات الاقتصادية المنتهجة سلفا من خلال بداية برنامج دعم النمو "2005-2009".

✓ المجموعة السادسة: وتشمل السنوات الممتدة بين 2006 و 2011 وخلال هذه الفترة تم مواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت منذ سنة 2001 ببرنامج عمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الإنعاش الاقتصادي) يضم مشاريع جديدة تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة للمنشآت، الطرق والنقل بالسكك الحديدية، الصحة وإدخال الكهرباء الريفية، تزويد بالمياه الصالح للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة، كما يولي هذا البرنامج أهمية للتنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية لمواصلة ديناميكية إعادة الإعمار الوطني وغيرها.

الجدول رقم 3: تصنيف السنوات باستخدام المركبات الأساسية الأولى والثانية حسب طريقة التصنيف الآلي الصاعد

السنوات	عدد الأفراد	المجموعة
1989،1990	2	01
1991،1997	2	02
من سنة 1992 إلى غاية 1996	5	03
200 من سنة 1998 إلى غاية 2	5	04
2005 إلى غاية 2003 من سنة	3	05
2011 إلى غاية 2006 من سنة	6	06

"انظر الشكل 3 الملحق رقم 02" SPSS17 المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام البرنامج

3. استنتاجات البحث: على ضوء ما سبق أمكن الوصول إلى النتائج التالية:

تم تصنيف سنوات الدراسة وقطاعات الاقتصاد الوطني في مجموعات تعكس تجانس نسب الإنفاق المخصصة لكل قطاع وهي كالآتي:

✓ المجموعة الأولى: وتضم سنوات 1989 و 1990 والتي تميزت بارتفاع نسب الإنفاق المخصصة لقطاع الصناعة وقطاع المخططات البلدية للتنمية بالإضافة للنفقات المختلفة؛

✓ **المجموعة الثانية:** تشمل الفترة 1992 إلى غاية 1996، تميزت بارتفاع نسب الإنفاق المخصصة لقطاع العمليات المالية بفسر بجهود الحكومات المتعاقبة على تطبيق إصلاحات هيكلية في الاقتصاد "تحت رقابة المؤسسات النقدية الدولية" بغية تقويمه وبعث الإنعاش من جديد؛

✓ **المجموعة الثالثة:** وتضم السنوات الممتدة من سنة 1998 إلى غاية 2002، وتميزت بارتفاع نسب الإنفاق المخصصة للقطاع الاجتماعي وقطاع الفلاحة والري؛ وهي الفترة التي شهدت مباشرة الدولة في العمل بنظام رخص البرامج وعرفت نوع من الاستقرار المالي مع تحقيق فائض في ميزانية الدولة جعل الدولة تتطرق في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي؛

✓ **المجموعة الرابعة:** تشمل الفترة من سنة 2006 إلى غاية 2011 وأهم ما ميزها تقارب نسب الإنفاق الموجهة إلى كل من قطاع الخدمات والمنشآت الاقتصادية والإدارية، وهو راجع -حسب اعتقادنا- إلى استمرار سياسات الحكومات خلال تلك الفترة في مسار إعادة الإعمار الوطني من خلال برنامجي دعم النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مركزة في جوانب البنية التحتية الاقتصادية والإدارية والنقل والمواصلات . وعلى ضوء هذا نلاحظ أن اختلاف سياسات الإنفاق الحكومي على قطاعات الاقتصاد الوطني غير مبنية على تعاقب الحكومات، بل هي مربوطة بمدى وفرة موارد تمويلها، لأن الجزائر بلد يتميز بمحدودية موارد التمويل "التي تقتصر على المحروقات" وعليه فإن السياسة الإنفاقية أصبحت مربوطة بظروف الاقتصاد العالمي "تقلبات أسعار النفط"، خاصة في ظل تفجر الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

المراجع:

- ✓ أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان- الأردن، 2005.
- ✓ عادل أحمد حشيش ومصطفى رشدي، "مقدمة في الاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.

- ✓ سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة)"، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية-مصر، 2003.
- ✓ سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر، 2000.
- ✓ صدر الدين صوايلي، "تحليل المعطيات"، دار هومة، الجزائر، ط1، 2012.
- ✓ محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
- ✓ بختة سعدي، "أثر وانعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر(1990- 2005)"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005.
- ✓ شعويي محمود فوزي، "النسب المالية من منظور التحليل العملي نحو بناء نموذج للتصنيف"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998.
- ✓ كريم النشاشبي، وآخرون، "دراسة خاصة، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قوانين المالية للسنوات الممتدة بين 1989 و 2011.
- ✓ حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008.
- ✓ عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكومة(1999-2008)، نوفمبر 2008
- BOUROCHE .J.M, SAPORTA .G, "L'analyse des données", PUF, Paris-FRANCE, 1980.
 - JAMBA .M, "Exploitation Informatique et Statistique Des Données», Ed DUNOD, Paris-FRANCE, 1989.
 - LEBART.L, MORINEAU. A, PIRON. M, "Statistique Exploratoire Multidimensionnelle", 3ème Edition, DUNOD, Paris - FRANCE, 2000